

باب فصل الاب والوصي

العقود والتبني والمجابهة بالوصية برأيه وراثته من حلاله في عهد
 اورد به او وصي يعتقد وذلك جميع ما لم يكن من الثلث فيصير جميع قيمته فيما يخص
 اصحاب الوصايا وكذا لو كان حيا في البيع والارثه يصير جميع المجابهة وكذا لو كان وصي
 بالذم مخرج من مال ولو كان الوصية بعد قيمته لغيره من مال الوصية ليعتبر الوصية
 مع ما يراد من الوصايا وان كان اكثر من الثلث اذا اوصى لاولاد فلان فان كان
 والابن قيمه سوا ما اوصى لغيره فلان فان لم يكن من الثلث فيلزم ان يكون الثلثين وان كان
 لزيد وعمر بن الثلث ماله وعمر ماله فالثلث لزيد وان قال الثلث مالي بين زيد
 وعمر وعمر ماله فلان يوصى الثلث الرجوع عن الوصية على ستة عشر شهرا ويجوز
 قوله ان اوصيت به فلان فهو باطل وكل وصية او وصيت بها فلان فهو باطل
 اخر او اوصى بشئ قطعه من حياطة وكذا ان كان الموصوف في المقتول او وصي
 لزيد لم يشهد ما وجد به بعد سيفا او بفضة فحمله خاتما او سويق فله
 يمين او ارض لم يبين في المقتول من حياطة او بطنه لم يبين في المقتول او بطنه
 لم يبين او يوصى بقطعة ثياب او ببقا قيمته او كانت امه فباعها او احتفظ او بدها
 او كانت ثيابا واستودعها او وهبها او كانت خيطه فطبخها وكذا لو قيل له اوصيت
 بغيرك فلان فقال له لو كنت اوصيت له بالامانة كان هذا موصيا في العدم وهو صال
 في الامانة ولو وجد الوصية لم يكن رجبها ولو اوصى بغيره فهو للاصحاب عتبا
 حثيفة حجة ان يعلم فان اوصى لاصحابه فهو لكل ذم من حرم الملة فان اوصى
 لاقرباي فهو للاهل فالاقرب ولا يوصى لغيره ولا لاولاد ولا لغيره الا في الضرورة

باب المرض

افعال المرض على ثلاثة مراتب مجابهة في البيع والارثه في حال حياته وتبني
 او وصيته بالثالث بعد موته او وصية ببيع ما فيه مجابهة والحكم في البيع وكذا
 ينظر ان قدم المجابهة على العتق يدعي بها لم يبيح العتق الواقع في حياته ثم
 يستوفى الوصية الواقعة بعد موته من عتق او مجابهة او غيره وان قدر المقتول
 عليه لا يتبدل بواحد منهما ولكن يتحاشان في الثلث جميعا وهذا كله قوله اليه حثيفة
 وعنه علي بن ابي بصير في العتق في المرض على كل فصل كان منه من مجابهة وغيرها سوا كان
 بداهة او اهلها ثم يستوفى المجابهة ثم ما يراد الوصايا المبيحة اذا قضيت دينها الحق
 في مرضه كما ذكر في حثيفة في عتق الوصية الا في مصلحتين ان يترجم في مرضه
 مهرها واستاجر ارضه او يقع الاجرة فان عتق الوصية اسوة لهما في ذم الوصية
 شيا في مرضه واستوفى ما لا انتمت على نفسه ثم قضاه جاز ذلك في حق مرضه من الثلث

باب قسم الوصية

قسم الوصية على جميعها اذا قاسم مع الموصي له والعمدة غيب جازت العتق وكذلك
 اذا كانت الورثة مغلانا فمن الوصية على جميع الوصايا والمطلوب الكفاية والثلثين
 جاز والرهبة للثلثين في الوصية لا رجوع على اصحاب الوصايا الورثة **باب**
 اشياء لا يحتمل قسم الوصية فيهم اذا قاسم الوصية على اصحاب الوصايا واصحاب الوصايا
 غيب لم يكن وما هلك من نصيب الغائب فهو منهم او قاسم بين الصغار والكبار